

## ضعف التشريعات يعرقل أداء الإدارة الجبائية في تونس

### شلل الرقابة يحرم الدولة من مداخيل الجبائية ويعمق غياب العدالة الضريبية

وانتشار ظاهرة التهرب الجبائي، يكشف عن عجز الدولة عن جمع الموارد المستحقة، الأمر الذي يحمله المسؤولية في فشلها في توفير الموارد ودعم الاقتصاد.

وأفاد تقرير "إدارة الجبائية في تونس: أداة معطلة" بأن "الرقم الذي قدمه المكلّف بالإصلاحات الجبائية، لخسائر الدولة سنويا من التهرب الجبائي، يقدر بنحو 2.5 مليار دولار". وتقول أبحاث وتقارير إنه تم اعتماد مراجعة مالية لنحو 9 في المئة فقط من الشركات الناشطة في مجال المحروقات خلال العام 2015 وهي نسبة ضئيلة جدا ولا تستوعب كافة المنظومات المعنية بالنظام الجبائي.

وكشفت التقارير أن الامتيازات الجبائية "عادة ما تنتفع منها الشركات الكبرى"، ودعت إلى عدالة جبائية من خلال موظفين يؤمنون الاستخلاص وإرساء نظام يوظف هذه الأعمال إضافة إلى الافتقار إلى الإمكانات اللوجيستية.

وحسب التقارير فإن حوالي 33 في المئة فقط من الشركات صرحت بمكاسبها في الأجال، ونحو 47 في المئة فقط من التونسيين قدموا تصريحات جبائية، ومعظم هذه الموارد لا تصل إلى الدولة.

وفي إدارة المؤسسات الكبرى (قطاع المحروقات والقطاع المالي)، انخفضت نسبة المراجعات الأولية إلى 9 في المئة، ولم يتم القيام بمراجعة جبائية لربع الشركات الناشطة في قطاع المحروقات. وتدعو منظمات عديدة في تونس إلى تعزيز الإدارة بما يمكن من مراقبة القطاع المظلم وغير المنظم، وفق سياسة كاملة تضمن العدالة الجبائية.

وتواجه الإدارة الجبائية عراقيل تتمثل في الهيكل الاقتصادي واتساع النشاط الاقتصادي في القطاع غير الرسمي، حيث تفسر التقديرات إلى أن القطاع غير الرسمي يوظف حوالي 40 في المئة من العاملين بالقطاع الزراعي، و77 في المئة من جميع الشباب النشطين اقتصاديا الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة.

وتسبب غياب الصلاحيات القانونية لإجراء عمليات المراجعة والتي لا تتلاءم مع المعايير الدولية في عرقلة أداء الإدارة الجبائية، على سبيل المثال، تمت المصادقة على تدابير سرية العمليات البنكية منذ فترة طويلة للسماح لإدارة الجبائية بالنفاذ إلى البيانات البنكية للشركة والمستندات البنكية الأخرى ذات الصلة. لكن في تونس، لم تتمكن إدارة الجبائية من النفاذ إلى مثل هذه البيانات إلا بحلول سنة 2019.

وتفاقم ضعف إدارة الجبائية بسبب مشروع القانون الجديد المتعلق بالتحفيز الاقتصادي ودعم القطاع غير الرسمي، والتصدي لظاهرة التهرب الجبائي، حيث نص القانون على تقليص المدد القصوى للمراجعة المعقدة من 6 إلى 4 أشهر، مما يمنح المؤسسة الجبائية التي تعاني من نقص في صفوف العاملين والأجهزة وقتا أقل لأداء مهامها.

فشلت الحكومة التونسية في كبح التهرب الضريبي، حيث تكشف الأرقام والبيانات عن اختلالات كبيرة في المنظومة التشريعية والقانونية مما يفرغ جهاز الرقابة من فاعليته. ويضاف إلى كل ذلك الشلل الذي يعاني منه جهاز الرقابة الجبائية بسبب نقص الموارد والإمكانات اللوجيستية، ما حرم الدولة من تحصيل إيرادات جبائية والذي سيفضي إلى غياب العدالة الجبائية ويعمق تراكمات الأزمة الاقتصادية.

خالد هدي

الموظفين في القطاع لتحسين المردودية والقيام بالأدوار على أكمل وجه".

ونشرت ظاهرة التهرب الجبائي المنظومة الاقتصادية في تونس، وكركست تطبيق القانون على ضعاف الحال، مقابل "حصانة" للحيثان الكبيرة ورؤوس الأموال المتحركة في السوق والإنتاج.

وأقر وزير التكوين المهني والتشغيل السابق فوزي بن عبد الرحمان في تصريح لـ "العرب"، بـ"وجود تعقيدات في النصوص، وهناك ما لا يقل عن 6 مجالات تهتم بالجبائية، ويفترض أن تجمع كلها في واحدة".

وأضاف "عدد المؤسسات الاقتصادية يتجاوز 730 ألف مؤسسة ولا يساهم منها إلا القليل في الجبائية على المؤسسات (ألف مؤسسة تقريبا)".



فوزي بن عبد الرحمان  
يجب مراجعة المنظومة التشريعية والمصرفية للجبائية

وحسب الوزير السابق فإن "ضعف الجبائية منات من ضعف التسيج الاقتصادي، وهو ما يتطلب ضرورة إعادة النظر في المنظومة التشريعية والمصرفية للجبائية".

وساهمت جائحة كورونا في تعميق الانعكاسات الاقتصادية في تونس، حيث سجلت معدل نمو -6.21 في المئة في الربع الثاني من سنة 2020، وارتفاع نسبة البطالة إلى 18 في المئة في الربع الثاني من سنة 2020، مقارنة بنسبة 3.15 في المئة في نفس الفترة من السنة الماضية.

وتجد السلطات نفسها أمام حتمية تبني سياسة جبائية قادرة على تحديد خيارات صائبة في ما يتعلق بفرض ضرائب على الأفراد والشركات على حد سواء، استنادا إلى مبدأ القدرة على الدفع، وإعادة توزيع تلك الموارد بطريقة تعود بالنفع على مواطنيها. ويستوجب ذلك القطع مع سياسة التقشف، التي تجعل الحكومات عاجزة عن تعبئة مواردها المحلية وتلبية احتياجات مواطنيها، علاوة على تبني إجراءات سياسة ضريبية تصاعديّة وفق نظام عادل ومنصف، وذلك عملا بأحكام الدستور التونسي.

تونس - طبع الأداء الضعيف جهاز الإدارة الجبائية في تونس ما دفعها إلى الفشل في تحصيل المداخيل الجبائية والقيام بمهامها في المراجعة الجبائية، نظرا لاختلال النصوص التشريعية حيث ظلت وسائل المتابعة ضعيفة فتحوّلت هذه الإدارة إلى أداة معطلة، ما زاد في نزيف التهرب الجبائي والضرر وعمق أزمات الاقتصاد.

كشفت تقرير "إدارة الجبائية في تونس: أداة معطلة"، أنه "على الرغم من تحديات الأزمة الاقتصادية التي تواجهها البلاد والحاجة الماسة إلى الموارد، فشلت أداة إدارة الجبائية في تونس في تحصيل الإيرادات".

ويقدر حجم التهرب الجبائي بنحو 83 في المئة من إجمالي المداخيل الجبائية، ما يحرم الدولة من حصة مهمة في وقت تشهد فيه مصادر التمويل شحاً كبيراً، بسبب الأزمة الاقتصادية المزمنة.

ولا تزال المنظومة الجبائية في تونس ضعيفة بحسب خبراء الاقتصاد، حيث عزا هؤلاء أسباب الهشاشة التشريعية للجبائية إلى خيارات اقتصادية وسياسية فاشلة، اتبعتها الحكومات المتعاقبة.

وأكد الخبير الاقتصادي الصادق جبنون، "أن مسألة الجبائية معقدة أكثر من الأليات ذاتها، وهناك فهم خاطئ لهذا المفهوم في تونس، التي فيها أكبر نسبة ضغط جبائي في القارة الأفريقية تقدر بـ34 في المئة".

وأضاف جبنون في تصريح لـ "العرب"، "النظام الجبائي معقد وتم تعويضه بنظام حقيقي مبسط و13 نظاما جبائيا فرعيا تقوم دائما على امتياز الإدارة، هذا مع ضعف الناتج الداخلي الخام".

وبراي جبنون فإن "الجبائية تحتملها المؤسسة المنظمة والأجراء في ظل الإفلات من المراقبة الجبائية، خصوصا من القطاع الموازي والتهرب، فضلا عن كون الجبائية ليست لها الإمكانات البشرية الكافية للمراقبة، ما يجعل القطاع الموازي يتغول في ظل ضعف الأليات الرقابية".

ويرى الخبراء أن الإشكال يكمن في الإطار التشريعي والقانوني، حيث أفاد جبنون "المشكلة تكمن في التشريعات المتحجرة، التي تجعل القطاع الموازي في حركة أكثر من المنظم".

واقترح الخبير جملة من الحلول لتجاوز الأزمة أهمها "التخفيض الجدي في المعاليم وتحسين الوضع المادي

## السعودية تعلن بناء مدينة خالية من الكربون في نيوم

### اعتماد كامل على الطاقة النظيفة بنسبة 100 في المئة



نيوم ركيزة طموحات ولي العهد السعودي

النفط الأمر الذي يدعو إلى تنمية القطاعات الأخرى لدعم إسهاماتها في الاقتصاد.

وقّعت نيوم في نزوة أزمة انهيار أسعار النفط خلال يوليو 2019 اتفاقية بقيمة خمسة مليارات دولار مع شركة "إير بروكاتس" الأميركية العالمية الرائدة في مجال الغازات الصناعية وشركة "أكوا باور" السعودية، وهي مطور ومستثمر ومشغل لمجموعة من محطات توليد الكهرباء وتحلية المياه ملوكة بنسبة 40 في المئة لصندوق الاستثمارات السيادية السعودي، من أجل تطوير مشروع للطاقة المتجددة.

وواجه الاقتصاد السعودي تحديات غير مسبوقة جراء انهيار أسعار النفط، حيث تقلصت المداخيل وضعف الميزان التجاري، ما تسبب في ظل محاولات الرياض لترتيب الإنفاق وتنويع مصادر التمويل عبر زيادة ضريبة القيمة المضافة.

وفي وقت سابق عدلت وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية النظرة المستقبلية للسعودية إلى سلبية، وعزت ذلك إلى تدهور الأوضاع المالية، لكنها أبت التصنيف عند "B-".

وفي الربع الأول من العام الماضي سجل اقتصاد السعودية انكماشاً بنسبة واحد في المئة نتيجة التأثير الجزئي لانهايار أسعار النفط وجائحة كورونا، وفي مارس نقّاهم الإنعاش.

وفي ذلك الحين تراجع القطاع النفطي بنسبة 4.6 في المئة فيما نما القطاع غير النفطي بنسبة 1.6 في المئة. وانكمش القطاع غير النفطي -وهو محور الإصلاحات السعودية الرامية إلى تنويع الاقتصاد بعيداً عن إيرادات النفط- بنسبة 8.2 في المئة، في حين تراجع القطاع النفطي بنسبة 5.3 في المئة.

عززت السعودية خطواتها نحو المشاريع الذكية، حيث أعلنت عن خططها لبناء مدينة خالية من الكربون في نيوم، حرص المملكة على تنويع الاقتصاد وفق قواعد مستدامة تستجيب لتغيرات المناخ العالمية.

العلا (السعودية) - كشف ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان خططا لبناء مدينة خالية من الكربون في نيوم، وذلك في أول مشروع إنشائي كبير في منطقة الأعمال الرائدة التي يتكلف إنشائها مبلغ 500 مليار دولار وتستهدف تنويع اقتصاد المملكة المعتمد على النفط.

وقال الأمير محمد في ظهور تلفزيوني نادر إن المدينة، التي تعرف باسم "ذا لاين"، ستقام على امتداد 170 كيلومترا وستكون قادرة على استيعاب مليون ساكن، وستعتمد بالكامل على الطاقة النظيفة بنسبة 100 في المئة، مع الحرص على تحقيق مستقبل إيجابي للكربون.

وأضاف ولي العهد السعودي "ماذا نقبل أن نضحى بالطبيعة في سبيل التنمية؟ نحن بحاجة إلى تجديد مفهوم المدن إلى مدن مستقبلية".

وفي وقت لاحق قال الأمير للصحفيين في مدينة العلا بشمال غرب المملكة إن المشروع يتوج ثلاث سنوات من الإعداد، مشيرا إلى أن بنيتها التحتية ستكلف ما بين 100 و200 مليار دولار.

وأضاف أن العمود الفقري للاستثمار في مشروع "ذا لاين" سيأتي من الدعم المقدم لنيوم بقيمة 500 مليار دولار من الحكومة السعودية وصندوق الاستثمارات العامة السعودي والمستثمرين المحليين والدوليين على مدى نثر سنوات.

وصندوق الاستثمارات العامة، صندوق الثروة السيادية السعودي، هو المستثمر الأساسي في نيوم، وهو مشروع تنموي مساحته 26500 كيلومتر

مربع، ويعتمد على التكنولوجيا المتقدمة ويشمل عدة مناطق صناعية ولوجيستية من المزمع أن يتم الانتهاء منها في عام 2025.

ولم تصدر سوى بيانات قليلة بخصوص نيوم منذ أعلن حاكم المملكة الفعلي عنها للمرة الأولى في 2017 وسط ضجة إعلامية، قائلا إنها ستكون ركيزة رؤيته 2030 للتخلص من اعتماد السعودية على إيرادات النفط الخام.

ويندرج المشروع ضمن إطار الطلعات الطموحة لرؤية 2030 بتحويل البلد الخليجي إلى نموذج عالمي رائد في مختلف جوانب الحياة، من خلال التركيز على استغلال سلاسل القيمة في الصناعات والتكنولوجيا.

وستتيح هذه الخطط للرياض فرصة تحقيق نقلة نوعية في مجال الطاقة وتسريع طموحات الدولة على المدى المتوسط والبعيد، خصوصا في ظل الهزات التي يعيشها قطاع

الرياض - أعلن البنك المركزي السعودي "ساما"، صدور قواعد ممارسة نشاط التمويل الجماعي بالدين، التي تهدف إلى تنظيم أحكام الترخيص لهذا النوع من الشركات، وتنظيم مزاومتها لأنشطتها، وذلك حسب الصلاحيات الممنوحة للبنك المركزي بموجب أحكام نظام مراقبة شركات التمويل.

ويأتي إصدار هذه القواعد ضمن جهود "ساما" الرامية إلى دعم فرص النمو والتطور الاقتصادي الذي تشهده المملكة، وذلك لتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 من خلال تنظيم ودعم أنشطة التمويل الحديثة -ومنها نشاط التمويل الجماعي بالدين- بما

## البنك المركزي السعودي يغير قواعد التمويل لتعزيز تدفق الاستثمارات

الرياض - أعلن البنك المركزي السعودي "ساما"، صدور قواعد ممارسة نشاط التمويل الجماعي بالدين، التي تهدف إلى تنظيم أحكام الترخيص لهذا النوع من الشركات، وتنظيم مزاومتها لأنشطتها، وذلك حسب الصلاحيات الممنوحة للبنك المركزي بموجب أحكام نظام مراقبة شركات التمويل.

ويأتي إصدار هذه القواعد ضمن جهود "ساما" الرامية إلى دعم فرص النمو والتطور الاقتصادي الذي تشهده المملكة، وذلك لتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 من خلال تنظيم ودعم أنشطة التمويل الحديثة -ومنها نشاط التمويل الجماعي بالدين- بما

يتوافق مع دور البنك المركزي في تعزيز الاستقرار المالي. ويسعى البنك المركزي من خلال هذه القواعد إلى تحقيق عدة أهداف، منها جذب شريحة جديدة من المستثمرين والشركات من أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة والمتوسطة للعمل تحت إشرافه، ما يضمن كفاءة عمل هذه الشركات عبر الالتزام بمتطلبات أمن المعلومات، وحوكمة الشركات، والتنظيم الداخلي، والإسناد، وإدارة المخاطر والالتزام، والمراجعة الداخلية، إضافة إلى تشجيع الابتكار في مجال المنتجات التمويلية، وهو ما يساهم في توفير منتجات تمويلية حديثة تلبي رغبات المستثمرين.

وأشار البنك إلى أنه تم نشر مسودة قواعد ممارسة نشاط التمويل الجماعي بالدين في وقت سابق، لاستطلاع مرئيات العموم والمهتمين حيالها تعزيزاً لمبدأ الشفافية والمشاركة، وتم أخذ جميع ما ورد من ملاحظات ومرئيات جوهرية بعين الاعتبار قبل اعتمادها بصيغتها النهائية.



مصادر جبائية مهدورة وعدالة غائبة